

2018

## Determinants of the Size of Financing in Islamic Banks Operating in Jordan

Nadia Youssef

Yarmouk University, Jordan, nadiaJawad@yahoo.com

Emad Barakat

Yarmouk University, Jordan, emadbarakat@hotmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu>



Part of the [Accounting Commons](#), and the [Islamic Studies Commons](#)

### Recommended Citation

Youssef, Nadia and Barakat, Emad (2018) "Determinants of the Size of Financing in Islamic Banks Operating in Jordan," *Jerash for Research and Studies Journal* *مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 19 : Iss. 2 , Article 2.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol19/iss2/2>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *Jerash for Research and Studies Journal* *مجلة جرش للبحوث والدراسات* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aar.edu.jo](mailto:rakan@aar.edu.jo), [marah@aar.edu.jo](mailto:marah@aar.edu.jo), [u.murad@aar.edu.jo](mailto:u.murad@aar.edu.jo).

---

## Determinants of the Size of Financing in Islamic Banks Operating in Jordan

### Cover Page Footnote

طالبة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن  
أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن

## محددات حجم التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن

### Determinants of the finance size in Islamic banks operating in Jordan

عماد رفيق بركات\*\*

ناديه جودت يوسف\*

#### الملخص

تهدف الدراسة إلى اختبار المحددات الرئيسية لحجم التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن وأثرها عليه باستخدام بيانات لعينة من المصارف الإسلامية العاملة في الأردن للفترة من 2006 إلى 2015. وقد تم اختبار العلاقة بين حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن وبعض المحددات الرئيسية مثل ( تسعير التمويل، حجم الودائع، حجم البنك، السيولة، الاحتياطي الإلزامي، معدل النمو الاقتصادي، مخاطر التمويل). تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية لكل من حجم الودائع والنمو الاقتصادي والاحتياطي الإلزامي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي، في حين أن التسعير والسيولة وحجم البنك ومخاطر التمويل لا تؤثر على حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن خلال فترة الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ومتابعة سلوك تلك المحددات ذات العلاقة لما لها من تأثير على حجم التمويل المصرفي الإسلامي وبالتالي على ربحية المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الإسلامي، تسعير التمويل.

\* طالبة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد،

الأردن

\*\* أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد،

الأردن

## Abstract

The study aims to test the main determinants of the size of Islamic banking finance in Jordan and its impact on it using data from a sample of Islamic banks operating in Jordan for the period from 2006 to 2015. The relationship between the size of Islamic banking finance and some main determinants such as (pricing of finance, size of deposits, bank size, liquidity, cash required reserve, economic growth rate, financing risks) has been tested. The results of the study indicate that there is a statistically significant effect for each of the deposits size, economic growth and required reserve, while pricing, liquidity, bank size and financing risks do not affect the size of Islamic banking finance in Jordan for the study period. The study recommended the need to pay attention to and follow the behavior of these related determinants because of their impact on the size of Islamic banking finance and therefore on the profitability of Islamic banks.

**Keywords:** Islamic Banking finance, finance pricing

## المقدمة

يعتبر التمويل أحد أهم الوظائف الرئيسية التي تقوم بها المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء باعتبارها وسيط بين وحدات العجز ووحدات الفائض، فالتمويل الذي تقوم المصارف بتقديمه هو من وجهة نظر المصرف المانح له توظيف واستثمار للأموال وبالتالي فهو وسيلة مهمة لتحقيق أرباحه، أما بالنسبة للجهات الممنوحة فهو يعد وسيلة لإشباع احتياجاتها وتسديد التزاماتها وتحقيق أهدافها.

ومع دخول المصارف الإسلامية أسواق التمويل، باعتبارها مؤسسات مالية حديثة تقدم خدمة التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونظرا للدور الحاسم والحيوي الذي يلعبه التمويل المقدم من قبل المصارف الإسلامية في إنعاش الاقتصاد وتنميته، فقد زاد الإقبال على التمويل المصرفي الإسلامي بشكل فاق التوقعات، واستطاعت صناعة التمويل المصرفي الإسلامي أن تحقق نموا متسارعا تجاوز حدود العالم الإسلامي. من هذا المنطلق كان لا بد من تسليط الضوء على محددات حجم التمويل المصرفي الإسلامي كونها هي المسؤولة عن النمو المتواصل والمتزايد في حجمه. ولذلك فإن دراسة وتقييم محددات حجم التمويل المصرفي الإسلامي وأثرها عليه يعد من المواضيع الهامة، خاصة أن هذه المحددات متعددة ومتداخلة ويختلف تأثيرها من بنك لآخر ومن دولة لأخرى.

## مشكلة الدراسة

- في ضوء ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق الاسئلة الآتية:
- ما نسبة النمو في حجم التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لمختلف القطاعات؟
  - ما أهم محددات التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن؟
  - ما هو أثر المحددات المتمثلة بالمتغيرات ( تسعير التمويل، معدل النمو الاقتصادي، حجم البنك، نسبة الاحتياطي النقدي، حجم الودائع، درجة السيولة، مخاطر التمويل ) على حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن؟

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي: اختبار أثر المحددات المتمثلة بالمتغيرات ( تسعير التمويل، معدل النمو الاقتصادي، حجم البنك، نسبة الاحتياطي النقدي، حجم الودائع، درجة السيولة، مخاطر التمويل ) على حجم التمويل المصرفي الإسلامي من خلال عينة من المصارف الإسلامية العاملة في الأردن للفترة الزمنية الممتدة من 2006-2015، وبناءً عليه ستحاول الدراسة الوصول إلى ما يلي:

- 1- نسبة النمو في حجم التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لمختلف القطاعات.
- 2- أهم محددات التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن .
- 3- أثر هذه المحددات على حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن.

### أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تناولها لموضوع مهم نسبياً، حيث يعد موضوع محددات حجم التمويل المصرفي الإسلامي من المواضيع الهامة والحساسة، والتي لا تؤثر فقط على ربحية المصارف الإسلامية، وإنما يمتد أثرها للاقتصاد ككل. وعلى الرغم من أهمية الوعي بهذه العوامل والمحددات، إلا أنه لا يوجد أي دراسة قياسية عن محددات حجم التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وبذلك فإن هذه هي الدراسة الأولى حسب علم الباحثان، التي تدرس محددات حجم التمويل المصرفي وأثرها عليه خصيصاً للبنوك الإسلامية في الأردن، حيث تناولت دراسات أخرى هذا الموضوع، ولكن في سياق عدد من البلدان المختلفة، كما أن معظمها يختص بالبنوك التجارية.

### حدود الدراسة:

**حدود زمنية:** حيث تمتد فترة الدراسة من عام 2006-2015.

**حدود مكانية:** اقتصرت الدراسة على المصارف الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية. حيث استخدمت الدراسة عينة من المصارف الإسلامية الأردنية وهما: البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي، بينما تم استبعاد المصرفين الآخرين من اختبار الفرضيات (بنك الصفوة الإسلامي ومصرف الراجحي) لعدم كفاية تغطية البيانات لفترة الدراسة، حيث بدأ بنك الصفوة الإسلامي (بنك الأردن دبي الإسلامي سابقاً) العمل في عام 2010 ومصرف الراجحي في عام 2011.

### مصادر جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

لغرض تغطية الجانب النظري من البحث فقد تم الاعتماد على الكتب والمقالات والرسائل الجامعية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة. أما جانب اختبار فرضيات الدراسة، فقد تم الاعتماد على البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة عن طريق الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصارف الإسلامية موضوع الدراسة والاستعانة بتقارير البنك المركزي وتقارير جمعية البنوك في الأردن.

## منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الإستقرائي من خلال استقراء بعض المقالات والدراسات السابقة المتعلقة بمحددات التمويل في المصارف الإسلامية والتقليدية، بغرض الاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية للدراسة. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل نتائج الدراسة القياسية من خلال تحليل البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لدراسة أثر تلك المتغيرات على حجم التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. واستخدمت الدراسة نتائج الدراسات الأخرى للمقارنة (حيثما أمكن) مع النتائج التي تم التوصل إليها من تقديرات الدراسة.

## الدراسات السابقة ذات الصلة

هناك العديد من الدراسات تناولت موضوع محددات الإقراض المصرفي التقليدي، إلا أن القليل من الدراسات هي التي تتطرق لموضوع محددات حجم التمويل المصرفي الإسلامي، ويمكن عرض بعض الدراسات السابقة على النحو الآتي:

### أولاً: الدراسات المتعلقة بمحددات الإقراض المصرفي التقليدي

دراسة **Imran and Nishat** (2012) بعنوان "محددات الائتمان المصرفي في باكستان: نهج جانب العرض" للفترة ما بين 1971 و 2010. خلصت الدراسة إلى أن كلا من الخصوم الأجنبية، والودائع المحلية، والنمو الاقتصادي، وسعر الصرف، والظروف النقدية (مُقاسة من خلال M2 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ترتبط ارتباطاً كبيراً وإيجابياً مع الائتمان للقطاع الخاص على المدى الطويل، في حين أن التضخم ومعدل الفائدة السوقية لا تؤثر على الائتمان الخاص. كما أن جميع المتغيرات على المدى القصير ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص باستثناء الودائع المحلية والتضخم، فإنهما لا تؤثران على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في باكستان.

دراسة **Malede** (2014) بعنوان "محددات الإقراض المصرفي: دليل من البنوك التجارية الأثيوبية". قام الباحث بالتحقيق في المحددات الداخلية والخارجية للإقراض المصرفي، لثمانية بنوك تجارية في أثيوبيا لمدة سبع سنوات من عام 2005 وحتى عام 2011. وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة ذات أهمية كبيرة بين الإقراض المصرفي التجاري وكل من حجم المصرف، ومخاطر الائتمان، ونسبة الناتج المحلي الإجمالي والسيولة. بينما لم تؤثر الودائع والاستثمار، والاحتياطيات النقدية المطلوبة ومعدل الفائدة على إقراض البنوك التجارية الإثيوبية خلال فترة الدراسة. وقد أوصت الدراسة بأن تعطي البنوك التجارية المزيد من التركيز لمخاطر

الائتمان ونسبة السيولة لأنها قد تضعف منح القروض المصرفية وتؤدي إلى أن يكون المصرف معسرا.

**دراسة Rabab'ah (2015)، بعنوان "العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية".** هدفت الدراسة إلى اكتشاف محددات إقراض المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة 2005-2013، حيث تكونت عينة الدراسة من عشرة بنوك تجارية أردنية. استخدمت الدراسة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الأصول كمتغير تابع، وأحد عشر متغيرا مستقلا بما في ذلك نسبة الودائع، ونسبة القروض المتعثرة، ونسبة رأس المال، ونسبة السيولة، وحجم الأصول، وسعر الإقراض، ومعدل الودائع، ومعدل نافذة الإقراض لدى البنك المركزي، والاحتياطي القانوني ونسبة التضخم ومعدل النمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج أن نسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة ومعدل فائدة نوافذ الإقراض لدى البنك المركزي لها تأثير سلبي كبير على نسبة التسهيلات الائتمانية، في حين أن حجم البنك والنمو الاقتصادي لهما تأثير إيجابي وهام على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية في الأردن. وقد أوصت الدراسة البنوك التجارية الأردنية بتجنب السيولة الزائدة وإيلاء مزيد من الاهتمام للحد من نسبة القروض المتعثرة.

#### ثانيا: الدراسات المتعلقة بمحددات التمويل المصرفي الإسلامي

أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بمحددات التمويل في المصارف الإسلامية فهي قليلة جدا، وقد يرجع ذلك إلى قلة عدد المصارف الإسلامية مقارنة بالأنواع الأخرى من البنوك التجارية، ولحدثة تجربة المصارف الإسلامية وخاصة في الأردن، حيث لا يتجاوز عدد المصارف الإسلامية العاملة في الأردن أربعة بنوك إسلامية منها اثنان حديثا نشأة وهما بنك دبي الإسلامي الذي بدأ بمزاولة أعماله في عام 2010 والذي تغير اسمه مؤخرا إلى بنك صفوة الإسلامي، ومصرف الراجحي الذي افتتح أول فرع له في الأردن في عام 2011. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بمحددات التمويل في المصارف الإسلامية كالآتي:

**دراسة Raissi (2015) بعنوان "المحددات الداخلية لأداء التمويل الإسلامي: دليل من المصارف الإسلامية مقابل البنوك التقليدية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"،** حيث استخدمت الدراسة البيانات المالية لأحد عشر بنكا إسلاميا وتسعة بنوك تقليدية للفترة من 2010 وحتى 2014. الغرض من الدراسة تحليل الخصائص المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية لتعيين المحددات الداخلية لأداء التمويل الإسلامي. أظهرت نتائج الدراسة تفوق المصارف الإسلامية باعتبارها كيانات مستقلة لها سمعتها ومصداقيتها. كما أظهرت النتائج أن معدل كفاية رأس المال هو من أهم محددات الأداء الرئيسية للمصارف الإسلامية، حيث كان له تأثير إيجابي على ربحية البنك الإسلامي، باعتبار أن هذه النسبة هي مقياس لمخاطر



الإعسار بوصفها بديلا للديون عن طريق حقوق الملكية، مما يقلل من احتمال حدوث الإفلاس، ويخفض تكلفة الأموال المقترضة. ولكن في المقابل كان تأثير هذا المتغير سلبيا على أداء البنوك التقليدية. كما أن نسبة مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض كان لها تأثير سلبي على أداء البنوك التقليدية ولكن لم يكن لها أي تأثير على أداء المصارف الإسلامية. أيضا كان لجودة محفظة الائتمان من خلال متغير المخاطر (مُقاس من خلال إجمالي الودائع / إجمالي القروض) تأثير سلبي كبير على أداء المصارف الإسلامية ولكن ليس له تأثير على ربحية البنوك التقليدية. أما متغير السيولة والذي تم قياسه من خلال مجموع الودائع إلى إجمالي الموجودات فكان له تأثير إيجابي على أداء كلا النوعين من البنوك.

**دراسة Nahar and Sarker (2016) بعنوان "هل عوامل الاقتصاد الكلي مؤثرة بشكل كبير على تمويل البنك الإسلامي؟ أدلة عبر البلاد"،** حيث ركزت الدراسة على تحليل تأثير عوامل الاقتصاد الكلي ( وتشمل سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف) على تمويل المصارف الإسلامية التي استوفت معايير الاختيار لهذه الدراسة، ولديها بيانات مالية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات للفترة الممتدة من 2004 إلى 2013، وذلك باستخدام عينة من 172 مصرفا إسلاميا تعمل في 48 دولة مسلمة وغير مسلمة. حيث شملت الدراسة العديد من الدول الإسلامية مثل باكستان وماليزيا واندونيسيا والبحرين وإيران والإمارات العربية المتحدة وغيرها. أما الدول غير الإسلامية فشملت دولا مثل جنوب أفريقيا والهند وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها. وكشفت النتائج على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لهما علاقة إيجابية كبيرة مع تمويل المصارف الإسلامية، أما تأثير سعر الصرف على التمويل المصرفي الإسلامي كان سلبيا. كما وُجد أن التمويل المصرفي الإسلامي له أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان ذات الأغلبية المسلمة. من خلال هذا الاستعراض للدراسات السابقة، يُلاحظ وجود نتائج متناقضة بالنسبة لعلاقة كل من التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي مع المحددات المختلفة المتوقعة. والهدف من التحقيق في محددات التمويل في الدراسات السابقة المختلفة، هو المساعدة في استكشاف ما إذا كانت هذه العوامل ذات صلة بموضوع الدراسة، وبالتالي إمكانية اعتمادها في النموذج المستخدم لدراسة محددات حجم التمويل المصرفي لدى المصارف الإسلامية في الأردن، كما يمكن أن تساعد هذه الدراسات السابقة في تقديم التفسير لاختلاف تأثير المحددات على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.

## إضافة الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة، يلاحظ أن العديد منها ركز على محددات الإقراض المصرفي التقليدي مع إهمال محددات التمويل المصرفي الإسلامي، مما أدى إلى وجود فجوة علمية بسبب عدم وجود دراسات في البلدان العربية والإسلامية بشكل عام، والأردن بشكل خاص تهتم بهذا الموضوع. لذلك فإن هذه الدراسة ستعمل على سد جزء من هذه الفجوة من خلال الكشف عن محددات حجم التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وأثرها عليه، كنموذج للتمويل المصرفي الإسلامي. ويأمل الباحثان أن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية جديدة للدراسات الاقتصادية الإسلامية تستفيد منها المصارف الإسلامية في كيفية زيادة حجم التمويل لديها مما يسهم في زيادة أرباحها، ويخدم النشاط الاقتصادي من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

## فرضيات الدراسة

- بناء على الدراسات السابقة، تم صياغة الفرضيات التالية:
- فرضية 1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \geq 0.05)$  في تسعير التمويل على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.
  - فرضية 2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \geq 0.05)$  في معدل النمو الاقتصادي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.
  - فرضية 3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \geq 0.05)$  في حجم البنك على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.
  - الفرضية 4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \geq 0.05)$  في نسبة الاحتياطي الإلزامي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.
  - فرضية 5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \geq 0.05)$  في حجم الودائع على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.
  - فرضية 6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \geq 0.05)$  في درجة السيولة على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.
  - فرضية 7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \geq 0.05)$  مخاطر التمويل على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.

## الإطار النظري للدراسة

تقوم المصارف الإسلامية باستقطاب الموارد المالية وجذب المدخرات من خلال المصادر الداخلية والخارجية شأنها بذلك شأن البنوك التقليدية. ثم تقوم بتوظيف هذه الأموال

إما بذاتها أو من خلال تقديم التمويل لمن يحتاجه لاستثماره في المشاريع المختلفة. إلا أن ما يميز المصارف الإسلامية أن هذا التوظيف والتمويل يتم في إطار من القواعد الشرعية الحاكمة لأعمال المصارف الإسلامية والتي تكفل شرعية العمل وعدالة الربح المتحقق منه، ويهدف التوظيف إلى تحقيق العائد الذي ينمي رأس المال ويزيده ويوسع النشاط ويطوره (العجلوني، 2008، ص 205).

فالمصارف الإسلامية كما هو معلوم لا تتعامل بالائتمان المصرفي المتعارف عليه في البنوك التقليدية، فهي لا تقرض ولا تقترض ومن ثم فهي لا تتعامل بالفوائد لا أخذاً ولا عطاءً. كما أن المصارف الإسلامية لا تقوم بتوجيه الموارد المتاحة لها بصورتها النقدية إلى الغير، وإنما تشارك الغير في عمليات (كالمضاربة أو المشاركة) أو توفر لهم سلعاً وتبيعها لهم سواء أكان يبيعاً أو مرابحة، كما أنها تقدم لعملائها معدات وآليات أو مساكن للتأجير إلى غير ذلك من الاستثمارات، وعليه فإن التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية لعملائها يعد تمويلًا عينيًا (كامل، 2003، ص 101).

ويعتبر التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح لمختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع العائلي، وقطاع الأعمال التجارية والقطاع الحكومي، ضرورياً لممارسة تلك القطاعات مهامها سواء أكانت استهلاكية أم استثمارية أم تنموية، مما يساهم في تحقيق النمو الحقيقي في الإنتاج، والذي سوف ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد ككل.

ويعرف التمويل المصرفي الإسلامي بأنه: «تلبية البنك الإسلامي لطالب المال إما بالعمل فيه أو لاستعماله بصورة معينة، وهذا التمويل يكون بتقديم المال ليكون حصة مشاركة برأس المال أو أنه قيام مباشر بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء أو تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة» (مكاوي، 2010، ص 148).

ونظراً للمزايا والخصائص التي يمتاز بها التمويل المصرفي الإسلامي، فقد نما حجم التمويل الإسلامي بشكل غير متوقع حتى أنه فاق معدل نمو الائتمان في البنوك التقليدية في بعض الدول التي تواجدت فيها المصارف الإسلامية ومنها الأردن، حيث بلغت نسبة نمو حجم التمويل في المصارف الإسلامية الأربعة العاملة في الأردن 15,83% في نهاية عام 2015 مقارنة مع عام 2014. وعند المقارنة مع نسبة النمو في التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي التقليدي في الأردن، نجد أن أداء القطاع المصرفي الإسلامي كان أفضل منه لدى القطاع المصرفي التقليدي، حيث بلغ نمو حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التقليدية في عام 2015 مقارنة مع عام 2014 نسبة 10,36%\*. هذا النمو في حجم التمويل المصرفي الإسلامي، يعود إلى عدة عوامل كانت سبباً في حدوثه، حيث تعتبر هذه العوامل بمثابة محددات لحجم التمويل في المصارف الإسلامية وهي المسؤولة عن إحداث هذا النمو.

\* الأرقام مأخوذة من التقرير السنوي السابع والثلاثين لعام 5102 الصادر عن جمعية البنوك في الأردن، ص 331.

وفيما يلي استعراض لأهم التطورات على حجم التمويل لدى المصارف الإسلامية في الأردن من خلال الجدول التالي الذي يوضح حجم التوظيفات المالية لدى المصارف الإسلامية الأربعة العاملة في الأردن ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل كافة البنوك العاملة في الأردن وترتيب المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بالنسبة لإجمالي التسهيلات مقارنة مع كافة البنوك العاملة في الأردن.

جدول (1) حجم التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (ملايين الدنانير)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي	بنك دبي الإسلامي	مصرف الراجحي	النسبة لإجمالي التسهيلات
2006	576,21 (5)6,17%	233,06 (12)2,49%	-	-	809,27 8,66%
2007	692,36 (5)6,24%	306,00 (12)2,76%			998,36 9,00%
2008	1434,002 (3)11,25%	291,375 (13)2,29%			1725,377 13,54%
2009	1556,554 (3)12,4%	175,075 (19)1,39%			1731,63 13,79%
2010	1701,2 (2)12,2%	369,37 (11)2,65%	99,41 (21)0,71%		2169,98 15,56%
2011	1779,1 (3)11,8%	462,34 (10)3,07%	52,42 (24)0,35%	111,67 (21)0,74%	2405,52 15,96%
2012	2461,2 (2)14,15%	564,05 (10)3,24%	392,43 (14)2,26%	221,9 (19)1,28%	3639,58 20,92%
2013	2495,2 (2)13,63%	642,06 (10)3,51%	413,00 (14)2,26%	284,42 (19)1,55%	3834,68 20,95%
2014	2630,00 (2)13,69%	819,17 (9)4,26%	498,00 (13)2,59%	248,67 (19)1,29%	4195,84 21,84%
2015	2793,00 (1)14,13%	1022,94 (7)5,18%	511,00 (13)2,59%	281,22 (19)1,42%	4608,16 23,31%

\* المصدر (الجدول من إعداد الباحثان، والأرقام مأخوذة من التقارير السنوية الصادرة عن جمعية البنوك في الأردن للأعوام 2006 - 2015).

بالنسبة لأهم الملاحظات لتطور حجم التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، فيمكن استخلاص الآتي من الجدول أعلاه:

- تضاعف رصيد إجمالي أرصدة التوظيفات المالية بالصافي والممنوحة من قبل المصارف الإسلامية حوالي خمس مرات من 809 مليون دينار تقريبا عام 2006 إلى حوالي 4608

مليون دينار في نهاية عام 2015 وزيادة مقدارها 3799 مليون دينار\*. وقد جاء هذا النمو ليعكس الثقة الي اكتسبها التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن ويؤكد في ذات الوقت قدرته على تحقيق النمو المستمر عبر السنوات.

- شكلت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ( وعددها أربعة بنوك إسلامية) في التوظيفات المالية الممنوحة من قبلها ما نسبته 23,3% من إجمالي أرصدة التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في نهاية عام 2015 ( وعددها 25 بنكا)، علما أنها كانت تشكل ما نسبته 8,7% فقط من إجمالي التسهيلات الممنوحة في نهاية عام 2006\*\*. حيث يمكن تفسير تلك الزيادة في نسبة مساهمة المصارف في التوظيفات المالية، إلى زيادة عدد المصارف الإسلامية وتفضيل الناس للتمويل الحلال الذي لا يخالف الشريعة الإسلامية وهذا دليل على ارتفاع الوعي المصرفي الإسلامي لدى جمهور المتعاملين.

إن هذا النمو الذي حققه التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، يتطلب المحافظة على هذه الإنجازات ومواصلة النمو في المستقبل، من خلال التعرف على أهم محدثاته وأثرها عليه، مما يسهم في التركيز على العوامل الإيجابية وتعزيزها ومعالجة العوامل السلبية للحد من آثارها.

### تحليل متغيرات الدراسة وتفسيرها

في هذه الدراسة، تم استخدام حجم التمويل كمتغير تابع تحددته عدة متغيرات مستقلة، حيث تم اختيار تلك المتغيرات من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تم عرضها واختيار ما هو هام ومناسب منها، مع مراعاة مدى تأثيرها على التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن ومدى توفر البيانات لفترة الدراسة.

وبناء عليه سيتم اعتبار حجم التمويل المصرفي الإسلامي (المتغير التابع) دالة في مجموعة من المتغيرات التفسيرية (المستقلة) في ضوء الصيغة الرياضية التالية:

(1)  $Q=f(P,G,Siz,Rr,Dep,L,R)$  حيث أن : الدالة  $Q$  تمثل حجم التمويل المصرفي الإسلامي.

(1) المتغير التابع: حجم التمويل  $Q$ : صافي التمويلات الممنوحة والذي تم قياسه وفقا لمعظم الدراسات السابقة باللوغاريتم الطبيعي لصافي التمويل الممنوح من قبل البنوك. علما أن التمويل المصرفي الإسلامي الذي تمت مناقشته في هذه الدراسة يشير إلى التمويل المقدم من قبل القطاع المصرفي الإسلامي العامل في الأردن إلى كافة القطاعات الاقتصادية.

\* الأرقام مأخوذة من التقارير السنوية الصادرة عن جمعية البنوك في الأردن لعام 5102، ص 331، وعام 6002، ص 3.

\*\* المرجع السابق نفسه.

## (2) المتغيرات المستقلة وتشمل:

- متوسط أسعار صيغ التمويل P: يمكن تعريف السعر المصرفي الإسلامي بأنه: "المقابل أو الأجر الذي يحصل عليه المصرف الإسلامي، (وذلك بعد تحديد التكاليف الفعلية للمنتج أو الخدمة المقدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في تحديده كطبيعة المنافسة في السوق المصرفي، والمخاطر المحيطة بالعمل المصرفي، والتشريعات والقوانين الحكومية، والعائد المستهدف على الاستثمار) نتيجة تقديمه منتجات مصرفية لعملائه ( شملخ، 2008، ص34).

وتعد عوائد التمويل المتأتية من تسعير منتجات التمويل المختلفة هي أهم مصدر لدخل البنوك. فالمصرف الإسلامي وهو يقوم بعملية تحديد أسعار المنتجات المقدمة، فإن له أهدافا يسعى إلى تحقيقها من خلال عملية التسعير، حيث لا بد أن تكون أسعار تلك المنتجات وبالأخص منتج المربحة بالمستوى الذي يضمن تغطية تكلفة أمواله وتحقيق الأرباح، أي لا بد أن يكون السعر مناسباً وكافياً لتحقيق إيرادات تغطي المصروفات التي يتكبدها المصرف، وهذه هي نقطة البداية في تحديد أسعار المنتجات الإسلامية المختلفة، وفي المرحلة الثانية يجب تحديد وأخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار عند عملية تحديد السعر المصرفي الإسلامي، بحيث تكون هذه المرحلة موازية تماماً لهدف تحقيق العائد المستهدف على الإستثمار وبالتالي العمل علي تحقيق نسبة عائد مربحة على الأموال التي يتم استخدامها أو استثمارها (الحنيطي و ملاحيم، 2016، ص765).

ويمكن النظر إلى متغير تسعير التمويل باعتباره متغيراً ذا تأثير مزدوج، أي أنه يؤثر في كل من طلب وعرض التمويل المصرفي. فمن جهة قد يكون تأثير التسعير إيجابياً على حجم التمويل المصرفي (علاقة طردية)، ذلك لأن الزيادة في تسعير التمويل قد تشجع البنوك على عرض المزيد من التمويل. ولكن في الوقت ذاته، يمكن أن يكون التأثير سلبياً (علاقة عكسية) حيث قد يؤدي إلى انخفاض طلب العملاء على التمويل بسبب ارتفاع تكلفة التمويل من وجهة نظرهم. وسوف تستند هذه الدراسة إلى متوسط معدل أسعار صيغ المربحة باعتبار هذه الصيغة هي الأكثر استعمالاً لدى المصارف الإسلامية للتحقق من مدى تأثير هذا المتغير على حجم التمويل .

- معدل النمو الاقتصادي G: يقاس النمو الاقتصادي بمعدل التغير السنوي (النمو) في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة. ويعد النمو الاقتصادي مؤشراً يقيس الأداء العام للاقتصاد وهو أحد العوامل الهامة التي تؤثر على حجم التمويل؛ وذلك لتأثير النمو الاقتصادي على الدخل والربح المتوقع للقطاعات

الاقتصادية المختلفة. ومما لا شك فيه أن معدلات النمو المرتفعة تعكس تزايد النشاط الاقتصادي في البلاد وما يصاحبه من ارتفاع في الطلب على التمويل من قبل العملاء، وفي عرض التمويل من قبل المصارف الإسلامية. ولقد أوضحت دراسة (Kiss et al., 2006) أن النمو الاقتصادي يعد دليلاً مناسباً على الثقة العامة في الأعمال التجارية وأوضاع الأسر المعيشية، لأنه كلما زاد النمو الاقتصادي، فإنه سيحفز الثقة في الاقتصاد ويحسن التوقعات وبالتالي تحسن الظروف المالية لكافة لقطاعات مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على التمويل. كما أشار (Albulescu, 2009) إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بعرض الائتمان؛ لأن البنوك تصبح أكثر استعداداً للإقراض في حالة الانتعاش الاقتصادي، مما يغري البنوك بزيادة مستويات الإقراض والعكس صحيح. وبذلك فإن النمو الاقتصادي وإن كان يُعتبر متغيراً خارجياً يتعلق بالاقتصاد الكلي، إلا أنه يعد عاملاً مهماً ذا طبيعة مزدوجة، فهو وإن كان يُنظر إليه بأنه عامل محفز للطلب على التمويل، لكنه في ذات الوقت يعد من محددات عرض التمويل. حيث وجد (Demetriade and Hussein, 1996) أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي. وفي هذه الدراسة من المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي باعتبار أنه يحفز الطلب ويحفز العرض في نفس الوقت.

- **حجم البنك Siz:** يعبر حجم البنك عن مدى كفاية الأموال المخصصة وفق أولويات تخصيص الأموال لتغطية القروض والتسهيلات بمبالغ كبيرة نسبياً أو المشاركة مع مصارف أخرى في تغطيتها، إذ يتوقع أن تؤدي زيادة حجم المصارف إلى تحسين الربحية وزيادة معدلاتها السنوية (الخالدي، 2008، ص70).

ولقد استخدمت العديد من الدراسات التي قامت بالتحقيق في محددات الإقراض المصرفي حجم البنك كمتغير مستقل نظراً لأهمية تأثيره على حجم الائتمان الممنوح. حيث أشارت دراسة (Chernykh and Theodossiou, 2011) إلى أن البنوك الكبيرة عادة ما تكون أكثر تنوعاً في خدماتها ولديها أموالاً كثيرة وبالتالي يكون لديها إمكانية أكبر للوصول إلى المقترضين أمثال الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى أنها تمتلك ما يكفي من الموارد اللازمة لتطوير أنظمة متقدمة لإدارة وتقييم مخاطر الائتمان، وهذا يجعل البنوك الكبيرة قادرة على منح مستويات أكبر من التسهيلات الائتمانية. وقد تم قياس هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك في كل سنة من سنوات الدراسة. ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير إيجابياً على حجم التمويل المصرفي الإسلامي باعتبار أنه يحفز عرض التمويل من قبل المصارف الإسلامية.

- **الاحتياطي النقدي الإلزامي (Rr):** وهي عبارة عن نسبة يفرضها البنك المركزي على البنوك، حيث تمثل الحد الأدنى من الودائع التي يجب أن تقتطعها البنوك للاحتفاظ بها كاحتياطي لدى البنك المركزي. وقد أشارت العديد من الدراسات (مثل دراسة Olokoyo, 2011) إلى أن نسبة الاحتياطي الإلزامي تعد عاملاً مؤثراً على الإقراض المصرفي.
- و من خلال ما جاء في الدراسات السابقة، فإن تأثير الاحتياطي الإلزامي المطلوب على الإقراض في المصارف التجارية يعد قضية جدلية فيها خلاف كبير\*. مما يتطلب النظر في هذه المسألة حيث أن طبيعة تأثير هذا المتغير على حجم التمويل (سلبية أم إيجابية) تحتاج إلى مزيد من الدراسة للتحقيق في تأثير هذا المتغير على حجم التمويل.
- **حجم الودائع (Dep):** يعتبر حجم الودائع واحداً من العوامل المهمة التي تؤثر على حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية، كما ويؤثر على حجم التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية. ولقد أوضحت دراسة Olokoyo (2011)، أن إجمالي الخصوم لدى القطاع المصرفي (والذي تعتبر الودائع أكبر مكون له)، يستخدم كمصدر رئيسي لتمويل القطاع الخاص، ولذلك يجب على البنوك أن تكافح من أجل إدارة ودائعها بكفاءة بحيث تحقق هدف الربحية من خلال منح القروض. ووفقاً لدراسة (Albulescu, 2009)، فإن زيادة حجم الودائع سيوفر للبنوك المزيد من الأموال المتاحة للإقراض وبالتالي يشجع عرض الائتمان، لأن التمويل يركز أساساً على الموارد المتاحة.
- وقد تم قياس هذا المتغير في هذه الدراسة من خلال مجموع إجمالي ودائع البنك في سنة معينة (علماً أن إجمالي الودائع لدى المصارف الإسلامية عبارة عن مجموع ودائع العملاء تحت الطلب والاستثمار المشترك والاستثمار المخصص). ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير إيجابياً على حجم التمويل لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

\* هناك خلاف كبير بين الباحثين في تأثير الاحتياطي الإلزامي على حجم الإقراض المصرفي، حيث قام عدد من الباحثين بفحص ما إذا كان الاحتياطي الإلزامي ذا تأثير إيجابي أو سلبي أو أنه لا يؤثر أصلاً على الإقراض. حيث وجدت بعض الدراسات أن متطلبات الاحتياطي الإلزامي تشجع عدم التوسع في الائتمان المصرفي مثل دراسة (Iacsa P & naitisirhC, 2102)، بينما وقف البعض الآخر موقفاً معاكساً حيث يرى (aynasulO, s, la te, 2102) أن الاحتياطي الإلزامي له تأثير إيجابي على القروض والسلف في المصارف التجارية. أما دراسة (edelaM, 4102) فلم تجد أي تأثير للاحتياطي الإلزامي على حجم الإقراض المصرفي.



- **السيولة L:** تعرف السيولة على أنها قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية AL-Omar and (Abdel-Haq, 1996. P.109). حيث يعد حجم الأصول السائلة المحتفظ بها من قبل البنوك هو أحد العوامل التي تؤثر على حجم التمويل المصرفي. ولقد أظهرت النتائج في دراسة (Imran and Nishat, 2012)، عن محددات الائتمان المصرفي في باكستان، أن السيولة تعتبر محددا رئيسيا للإقراض. كما أن (Olokoyo, 2011) استخدم نسبة السيولة في دراسته لشرح محددات الإقراض المصرفي في نيجيريا. علما أنه تم قياس نسبة السيولة في هذه الدراسة بمجموع الأصول السائلة (مجموع النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، وأرصدة وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية)، وتقسيم الناتج على مجموع الودائع. ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثيرا إيجابيا على حجم التمويل الممنوح لأن نسبة السيولة العالية تزيد من حجم التمويل الممنوح.
- **مخاطر التمويل R:** تواجه المصارف الإسلامية، وخلال عملية منحها التمويل، مخاطر عديدة تحول دون سداد قيمة التمويل الممنوح. حيث يعد ذلك الجزء من التمويل الذي لم يسدد مرة أخرى لأسباب مختلفة، تمويلا متعثرا من وجهة نظر المصرف، وبالتالي يتم تصنيفه على أنه تمويلات غير عاملة. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي، إلا أن البعض يرى أن كلا النوعين من البنوك تتعرض لأنواع متشابهة من المخاطر المصرفية الرئيسية. (Hussain and Al-Ajmi, 2012)
- والناظر إلى دفاتر المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، يجد أن جانب الأصول في كليهما يحتوي بصفة أساسية على الديون. ومع أن المصارف الإسلامية يفترض عنايتها بصيغ التمويل الأخرى مثل المضاربات والمشاركات فإنها في الواقع تركز على التمويل بصيغة المرابحة. ولعل من مبررات ذلك؛ أن قدرة المصارف على إدارة المخاطر الائتمانية قد تطورت تطورا عظيما مما يمكن الاستفادة منه في الحد من المخاطر المرتبطة بالمرابحة، بينما إدارة مخاطر المضاربة والمشاركة لا تزال في مراحلها الأولى (القري، <http://www.kantakji.com/media/3665/htm.3346>).
- وقماشيا مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، يُتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير سلبيا على حجم التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية. وقد تم قياس مخاطر التمويل عن طريق قسمة التمويلات غير العاملة في سنة معينة على إجمالي التمويل الممنوح من قبل البنك في تلك السنة.

والجدول التالي يوضح تعريف متغيرات الدراسة ورموزها والآثار المتوقعة.

الجدول (2) تعريف المتغيرات وقياساتها والرموز والآثار المتوقعة

الرمز	المتغير	مقياس المتغير	الإشارة المتوقعة
Q	حجم التمويل المصرفي الإسلامي	اللوغاريتم الطبيعي لصافي التمويلات الممنوحة	
P	التسعير المصرفي لصيغ التمويل	متوسط معدل أسعار صيغة المربحة	-/+
G	معدل النمو الاقتصادي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي	+
Rr	الاحتياطي الإيجابي	قيمة الاحتياطي النقدي الإلزامي	-/+
Dep	حجم الودائع	مجموع إجمالي الودائع	+
L	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	+
R	مخاطر التمويل	نسبة التمويل الغير عامل إلى إجمالي التمويل	-
Siz	حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لأصول البنك	+

#### نموذج الدراسة

استناداً إلى الدراسات السابقة، والتي تم من خلالها استعراض وتحليل مجموعة العوامل والمتغيرات المختلفة المحددة لحجم التمويل، فإنه يمكن استخلاص واختبار العوامل المؤثرة على التمويل لدى المصارف الإسلامية في الأردن. المتغيرات المستقلة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة تمثلت بتسعير التمويل والنمو الاقتصادي و حجم الودائع والسيولة والمخاطرة والاحتياطي النقدي وحجم البنك.

وبما أن هناك تداخلاً في العوامل المؤثرة على حجم التمويل، فإنه من الصعب بالنسبة لبعض المتغيرات، فصل ما إذا كانت تؤثر على جانب الطلب على التمويل أو على جانب العرض منه. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار تسعير التمويل والنمو الاقتصادي متغيرات تؤثر على التمويل المصرفي الإسلامي في كل من جانبي الطلب والعرض. وبناء على ذلك، وعلى افتراض أن التمويل المصرفي الإسلامي هو دالة لمجموعة من المتغيرات المستقلة، فقد تم بناء نموذج قياسي جمع المتغيرات المتعلقة بجانب الطلب وجانب العرض في معادلة واحدة؛ لأنه لا يمكن استبعاد وجود طبيعة مزدوجة وتأثيرات متعددة لهذه المتغيرات على المدى الطويل. وقد اعتمدت الدراسة الحالية النموذج الاقتصادي الأساسي الذي استخدم في بعض الدراسات، مثل دراسة (Malede,2014) ودراسة (Rabab'ah,2015). وقد استخدمت الدراسة معظم المتغيرات التفسيرية المستخدمة في الدراسات السابقة والتي وُجد أنها ذات صلة في سياق المصارف الإسلامية في الأردن وتدعمها الدراسات القياسية السابقة، كما وتم الاستعاضة عن معدل الفائدة على الإقراض التقليدي بمتوسط معدل الربح على صيغ المربحة في المصارف الإسلامية .

ولاختبار الفرضيات تم اعتماد نموذج الدراسة في صيغته القياسية على النحو التالي:

$$Q = \alpha_0 + \beta_1 P + \beta_2 G + \beta_3 Siz + \beta_4 Rr + \beta_5 Dep + \beta_6 L + \beta_7 R + \mu \quad (2)$$

$\alpha$ : معامل التقاطع أو الحد الثابت.

$\mu$ : تمثل الخطأ القياسي أو الخطأ العشوائي للنموذج المقدر.

$(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7)$ : والتي تمثل معاملات المتغيرات المستقلة.

حيث تم بناء هذه المعادلة التقديرية حسب نموذج الانحدار الخطي المتعدد ( بالنسبة للمتغيرات المذكورة في المعادلة رقم (1)) وسيتم استخدام الانحدار المتعدد لمعرفة الأثر أو العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع.

والبرنامج الإحصائي SPSS سيقوم بشكل تلقائي بحساب الميول  $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7$  وبعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار (المعاملات الثابتة والميول) يجب أن نبين هل أن هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية ( معنوية إحصائية) حيث تحسب المعنوية لكل معامل على حدة، وسيتم استخدام اختبار T أو إحصائية t، ومستوى الاحتمالية المقابل لها، علماً أن برنامج SPSS يقوم تلقائياً باستخراج اختبار t ومستوى الاحتمالية المقابل لها.

### نتائج التحليل الإحصائي

وللتحقق من صحة هذه الفرضيات تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المحددة لحجم التمويل، وبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار «ت» (T)، والجداول أدناه توضح ذلك.

جدول (3) ملخص النموذج (Model Summary)

Std. Error of the Estimate	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>	R	النموذج
0.161	.966	.978	.989	1

يتبين من الجدول رقم (3)، أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (R) قد بلغت (0,989). وكما هو موضح في الجدول فإن قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) بلغت (0,978)، والذي يفسر بأنه لو أُضيف متغير مستقل للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم يكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج (زيادة مجموع المربعات العائدة للانحدار SSR مع ثبات مجموع المربعات الكلية SST). ولهذا يتم حساب معامل التحديد المعدل (Adjusted R<sup>2</sup>) والذي يأخذ بعين الاعتبار الزيادة الحاصلة في درجات الحرية، وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت قيمته (0,966)، وعليه فإن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (96,6%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى.

## اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار المتعدد

### جدول (4) نتائج تحليل التباين

Sig	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.000	77.760	2.025	7	14.178	الانحدار
		.026	12	.313	البواقي
			19	14.490	المجموع

يوضح جدول رقم (4) نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق الاختبار الإحصائي (F). ومن خلال ما يبينه جدول (4) فإنه يتضح وجود معنوية عالية لاختبار (F) مقدرة بـ (77,760) وبمستوى الدلالة قُدرت بـ (Sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ). وعليه فإنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، مما يعني أن النموذج المستخدم لهذه الدراسة كان جيداً بما فيه الكفاية. وهكذا يُمكن القول أنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة يُؤثر على المتغير التابع والذي يُمكن أن يكون معنوياً، ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد.

### اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد:

الجدول رقم (5) يوضح قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها كما هو موضح فيما يلي:

### جدول (5) يوضح المعاملات (Coefficient)

Sig.	T	المعاملات المعيارية		Model	
		Beta	Std. Error		
.669	.438			(Constant)	1
.339	-.996	-.086	5.992	P	
.048	2.196	.374	.000	Dep	
.633	.490	.048	.226	L	
.472	.742	.050	3.312	R	
.028	2.506	.233	4.838	G	
.026	2.545	.300	4.560	Rr	
.063	2.047	.426	.307	Siz	

## نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الصفرية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \geq 0.05$ ) في تسعير التمويل على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن قيمة (t) بلغت (-0,996)، وبدلالة احصائية بلغت (0,339) وهي أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ )، وعليه فإنه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، أي أنه لا يوجد أثر لتسعير صيغ التمويل على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.

وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Rabab'ah,2015)، والتي تختص بالمصارف التجارية الأردنية، حيث أشارت النتائج فيها إلى عدم وجود دلالة إحصائية لمعامل متوسط سعر الفائدة على القروض، أي أن سعر الفائدة على القروض لا يؤثر على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية في الأردن. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Malede,2014) التي وجدت أن سعر الفائدة على الإقراض له علاقة إيجابية مع الإقراض المصرفي التجاري ولكنها ليست دالة إحصائية.

في المقابل، جاءت النتيجة مغايرة لما وجد في دراسة ((Assefa,2014)، حيث أظهرت الدراسة أن سعر الفائدة على القروض يعتبر محددًا للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، وأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الائتمان وسعر الفائدة على الإقراض. وهذا يتوافق من وجهة نظر الباحث، مع نظرية الأموال القابلة للإقراض (Loanable funds theory) والتي تنص على أنه كلما زاد سعر الفائدة، زاد العرض من الأموال القابلة للإقراض. ويبرر الباحث ذلك بحقيقة أن البنوك التجارية تحتل حصة كبيرة من سوق الائتمان، وبالتالي فهي تواجه منافسة ضعيفة من قبل المؤسسات الأخرى في سوق الائتمان، أي إنها حتى وإن قامت برفع أسعار الفائدة فإن الكمية المطلوبة لن تقل، بل بالعكس قد يزداد الطلب وبالتالي يزداد العرض.

الفرضية الصفرية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \geq 0.05$ ) في معدل النمو الاقتصادي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.

يتضح من خلال جدول رقم (5) أن قيمة (t) بلغت (2,506)، وبدلالة احصائية بلغت (0,028) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ )، وعليه فإنه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يعني أن معدل النمو الاقتصادي يؤثر في حجم التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

إن وجود اقتصاد قوي (يُقاس من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي) يعد عاملاً محفزاً للبنوك على منح التمويل، ولذلك كان له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على حجم التمويل. وهذه النتيجة تتفق مع ما هو متوقع ومع النتائج التي توصلت إليها العديد

من الدراسات، ومنها دراسة ( Rabab'ah, 2015) حيث كان معامل معدل النمو الاقتصادي إيجابيا ودال إحصائيا، مما يعني أن نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية في الأردن تزيد مع زيادة النمو الاقتصادي.

كما وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Imran and Nishatm, 2013)، والتي أفادت بأن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على الائتمان المصرفي في جانب الطلب وفي جانب العرض، حيث أشارت الدراسة إلى أن وجود حالة اقتصادية قوية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات والتي بدورها تؤدي إلى المزيد من الاستثمار في مختلف القطاعات وبالتالي زيادة دخل الفرد وتحقيق الوفورات، وهذه العوامل مجتمعة تقنع البنوك بإصدار المزيد من الائتمان الخاص، مما يعني زيادة في جانبي العرض والطلب. وهذا ما أكدته أيضا دراسة De (Young et al., 2005)، حيث أكدت الدراسة على أنه خلال فترة الازدهار والتوسع الاقتصادي فإن الطلب على الإقتراض يكون كبيرا وربحية الأعمال التجارية جيدة، مما يؤدي إلى المزيد من القروض المرهقة، والمزيد من رأس المال لدى البنوك وبالتالي التوسع في عرض الائتمان حيث تقدم البنوك مزيدا من القروض وبأسعار أقل بسبب المنافسة فيما بينها.

**الفرضية الصفرية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \geq 0.05)$  في حجم البنك على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.**

يتضح من خلال جدول رقم (5) أن قيمة (t) بلغت (2,047)، وبدلالة احصائية بلغت (0,063) وهي أكبر من مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ ، وعليه فإنه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، أي أنه لا يوجد أثر لحجم البنك على حجم التمويل المصرفي الإسلامي. وهذه النتيجة تناقض النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Rabab'ah, 2015)، حيث كان معامل حجم البنك إيجابيا وله دلالة إحصائية، مما يعني أنه كلما زاد حجم البنك كلما زادت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية في الأردن. كما وتتناقض هذه النتيجة مع دراسة (Chernykh and Theodossiou, 2011)، التي وجدت أن البنوك الكبيرة أكثر تنوعا وبالتالي تكون قادرة على منح مستوى أكبر من التسهيلات الائتمانية. كما أن النتائج في دراسة (Malede, 2014) أشارت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإقراض المصرفي وحجم البنك .

**الفرضية الصفرية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \geq 0.05)$  في معدل الاحتياطي الإلزامي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.**

يتضح من خلال جدول رقم (5) أن قيمة (t) بلغت (2,545)، وبدلالة احصائية بلغت (0,026) وهي أقل من مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ ، وعليه فإنه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر للاحتياطي النقدي الإلزامي على التمويل المصرفي الإسلامي.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Christian and Pascal, 2012)، والتي تظهر علاقة كبيرة بين متطلبات الاحتياطي النقدي والائتمان المصرفي التجاري. لكنها تتناقض مع النتيجة في دراسة (Malede, 2014)، والتي أشارت إلى أن الاحتياطي الإلزامي المطلوب له علاقة إيجابية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية مع الإقراض المصرفي التجاري لدى البنوك الأثيوبية. وهذا ما أيدته دراسة (Rabab'ah, 2015)، فقد أظهرت أن معامل نسبة الاحتياطي الإلزامي كان إيجابيا ولكنه ليس ذو دلالة إحصائية، مما يعني أن نسبة الاحتياطي الإلزامي لا تؤثر على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية في الأردن، حيث برر الباحث هذه النتيجة بأن البنوك التجارية لا تمنح كامل المبلغ المتبقي لديها من الودائع بعد استبعاد نسبة الاحتياطي القانوني، ولكنها تحتفظ بجزء كبير من الودائع في شكل أصول سائلة، مما يجعل التغيير في نسبة الاحتياطي غير فعال في التأثير على التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

**الفرضية الصفرية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$  في حجم الودائع على حجم التمويل المصرفي الإسلامي**

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن قيمة (t) بلغت (2,196)، وبدلالة إحصائية بلغت (0,048) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ )، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في حجم الودائع على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.

وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Olokoyo, 2011)، حيث وجد أن حجم الودائع لدى البنوك تلعب دورا رئيسيا في التأثير على حجم الإقراض المصرفي للقطاع الخاص على المدى الطويل، و يظهر ذلك من خلال معامل الودائع في الدراسة. وكذلك كانت النتيجة في دراسة (Imran and Nishat, 2013)، حيث كشفت الدراسة أنه كلما زادت الودائع لدى المصارف التجارية زادت أصولها وسيولتها، أي أن الودائع لها أثر إيجابي على معدل نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص على المدى الطويل. كما تتوافق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسة التي أجراها (Djiogap and Ngoms, 2012)، والتي كشفت أنه كلما زادت الودائع في البنك يستطيع البنك تقديم المزيد من الأموال التي يمكن إقراضها.

ومع ذلك فإن النتيجة كانت مناقضة لنتائج بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، مثل دراسة (Assefa, 2014) عن محددات الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في أثيوبيا، حيث وجدت الدراسة أن حجم الودائع غير مهم في التأثير على الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في المدى القصير، وهذا يظهر من خلال انخفاض قيمة المعامل مما يدل على انخفاض حساسية الائتمان المصرفي تجاه متغير الودائع على المدى القصير. وهذا يدل كما يري الباحث على أن الصناعة المصرفية تحتاج إلى إصلاح هيكلي لجعلها أكثر حساسية لتغيير حجم الودائع.

كما كانت النتيجة مغايرة للنتائج في دراسة (Rabab'ah, 2015)، فلقد كانت نسبة معامل الودائع إلى إجمالي الأصول إيجابية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن نسبة الودائع لا تؤثر على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية في الأردن. وقد يكون السبب في هذه النتيجة وفقا للباحث بأنه ناجم عن السيولة العالية للبنوك التجارية في الأردن، وبالتالي فإنه يمكن للبنوك التجارية أن تمويل القروض عن طريق اللجوء إلى جزء من السيولة العالية لديها.

**الفرضية الصفرية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \geq 0.05)$  في السيولة على حجم التمويل المصرفي الإسلامي.**

يتضح من خلال جدول رقم (5) أن قيمة (t) بلغت (0,490)، وبدلالة إحصائية بلغت (0,633) وهي أكبر من مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ ، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة، أي أنه لا يوجد أثر للسيولة على حجم التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

هذه النتيجة تتفق مع النتائج التي تم التوصل إليها في دراسة (Olokoyo, 2011)، والتي أظهرت أن نسبة السيولة لا تؤثر على الإقراض المصرفي. ولكنها بذات الوقت تتناقض مع دراسة (Malede, 2014) والتي وجدت بأن العلاقة بين السيولة (مقاسة من خلال نسبة الأصول السائلة إلى الودائع) وحجم الإقراض المصرفي التجاري، هي علاقة ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى الدلالة 1% وهي أيضا علاقة إيجابية. أي أنه كلما زادت نسبة الأصول السائلة إلى الودائع فإن القروض والسلف لدى البنك تزداد، حيث يشير معامل الانحدار إلى أن كل زيادة بنسبة 1% في نسبة السيولة تؤدي في المتوسط إلى إقراض المصارف التجارية بنسبة 0,72372% وهي نسبة عالية.

أما النتائج في دراسة (Rabab'ah, 2015)، فتشير إلى أن معامل نسبة السيولة كان سلبيا وله دلالة إحصائية، مما يعني أن نسبة السيولة العالية تقلل من نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية في الأردن والتي تمثل استخدامات الأموال المصرفية.

**الفرضية الصفرية الفرعية السابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \geq 0.05)$  لمخاطر التمويل على حجم التمويل**

يتضح من خلال جدول رقم (5) أن قيمة (t) بلغت (0,742)، وبدلالة إحصائية بلغت (0,472) وهي أكبر من مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ ، وعليه فإنه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة. وهذا يخالف ما كان متوقعا بوجود علاقة عكسية بين مخاطر التمويل وحجم التمويل.

هذه النتيجة جاءت مخالفة لبعض الدراسات السابقة والتي أشارت إلى أنه كلما قلت مخاطر الائتمان كلما شجع ذلك العرض الائتماني. فنسبة إلى دراسة (Guo and Stepanyan, 2015).



(2011)، فإن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة يؤدي إلى تراجع قوة القطاع المصرفي في منح الائتمان وبالتالي تراجع حجم الائتمان الممنوح. كما أن دراسة (Rabab'ah, 2015)، وجدت أن زيادة مستوى القروض المتعثرة يحد من قدرة البنوك لتلبية الطلب المتزايد على التمويل مما يقلل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية في الأردن، حيث كان معامل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات سلبيا وله دلالة إحصائية.

## مناقشة النتائج

### أولا: أثر تسعير التمويل على حجم التمويل المصرفي الإسلامي

كشفت الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسعير المصرفي لصيغ التمويل على حجم التمويل المصرفي الإسلامي. وهو ما يعني أن تسعير صيغ التمويل لا يؤثر على حجم التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية في الأردن. وهذا يعكس عدم مرونة الطلب على التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، بحيث يكون الطلب على التمويل الإسلامي ثابت بغض النظر عن تسعير صيغ التمويل.

وقد يكون أحد الأسباب المهمة في عدم مرونة الطلب على التمويل من المصارف الإسلامية هو انتشار اليقظة والوعي الديني مما أدى إلى ازدياد الطلب على التمويل الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويحمل صفة الحلال بغض النظر عن تكلفة هذا التمويل. فعلى الرغم من منافسة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية، إلا أن معدلات نمو التمويل المصرفي الإسلامي فاق نمو القروض لدى المصارف التقليدية. مما يعني ازدياد الطلب على صيغ وأدوات التمويل الإسلامي من قبل الأفراد والمؤسسات والذي يمكن إرجاعه إلى تقبل العملاء إلى الفلسفة التي تقوم عليها المصارف الإسلامية. هذه الفلسفة الدينية جعلت المصارف الإسلامية تبدو شيئا متميزا ومختلفا عن كونها مؤسسات تعمل لصالح مجموعة خاصة من العملاء لتصبح مؤسسات مالية تصلح لكافة المتعاملين.

### ثانيا: أثر النمو الاقتصادي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي

كشفت الدراسة عن وجود أثر للنمو الاقتصادي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي، وأن العلاقة إيجابية بينهما. حيث يعد معدل النمو الاقتصادي من أهم عوامل الاقتصاد الكلي الذي يؤثر على التمويل المصرفي. فالعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإقراض المصرفي هي علاقة متبادلة حيث يؤثر كل منهما على الآخر. ولقد أجريت العديد من الدراسات لتحليل تأثير كل منهما على الآخر منها دراسة (Tajgardoon et al., 2012) والتي وجدت أن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤثر على التمويل المصرفي من خلال خلق المزيد من الفرص الاستثمارية وتحسين آفاق التمويل، مما يتيح للبنوك والمستثمرين فرصا كبيرة للنمو وبالتالي زيادة الطلب والعرض للتمويل المصرفي.

### ثالثاً: أثر حجم البنك على حجم التمويل المصرفي الإسلامي

كشفت الدراسة عن عدم وجود أثر لحجم البنك على حجم التمويل المصرفي الإسلامي، حيث تم قياس حجم البنك من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي موجودات البنك. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن إجمالي الموجودات مقارنة بموجودات البنوك التجارية والتي تشكل سوى 15,11% من إجمالي الموجودات مقارنة بموجودات المصارف الإسلامية في الأردن لا تشكل سوى 76,76% والباقي 8,12% هو من نصيب البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن\*، مما يعني أن موجودات المصارف الإسلامية لا زالت قليلة مما قد يؤدي إلى عدم وجود أثر لموجودات المصارف الإسلامية على حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن.

### رابعاً: أثر نسبة الاحتياطي النقدي لإلزامي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي

كشفت الدراسة عن وجود أثر لمعدل الاحتياطي الإلزامي على حجم التمويل المصرفي الإسلامي. حيث يلجأ البنك المركزي إلى تحديد نسبة الاحتياطيات النقدية الإلزامية من الودائع التي تحتفظ بها المصارف لديها أو لدى البنك المركزي بغرض التأثير في حجم التمويل المصرفي، وهذه النسبة وجدت أساساً لغرض ضمان مقابلة طلبات المودعين لسحب ودائعهم. وقد أشارت معظم الدراسات إلى أن تحديد نسبة للاحتياطي قد يحد من قدرة البنوك على منح الائتمان. ذلك أن البنوك لا تستطيع أن تمنح تمويلاً من كامل المبالغ التي تردها كودائع بل تحتفظ بقدر يعادل نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي فإن انخفاض هذه النسبة يتيح إمكانية للمصارف بتوسيع التمويل، كما أن ارتفاع هذه النسبة يقلل من إمكانية هذه المصارف في منح التمويل أو الائتمان. ومع أن النتيجة جاءت مخالفة لمعظم الدراسات التي كشفت عن وجود علاقة سلبية بين حجم التمويل والاحتياطي الإلزامي، إلا أنها جاءت متوافقة مع بعض الدراسات التي بررت العلاقة الإيجابية بأنه طريقة للحفاظ على سيولة المصارف مما يعزز من قدرتها على منح التمويل.

### خامساً: أثر حجم الودائع على حجم التمويل المصرفي الإسلامي

كشفت الدراسة عن وجود أثر لحجم الودائع على حجم التمويل المصرفي الإسلامي. وهذه النتيجة طبيعية ومتوقعة باعتبار أن الودائع هي المصدر الرئيسي لمنح التمويل، فكلما زادت الودائع في المصارف الإسلامية، كلما استطاعت المصارف الإسلامية تقديم المزيد من الأموال لأغراض تمويل الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية لكافة القطاعات.

\* الأرقام مأخوذة من التقرير السنوي السابع والثلاثين لعام 5102 الصادر عن جمعية البنوك في الأردن، ص 231.

### سادسا: أثر السيولة على حجم التمويل المصرفي الإسلامي

كشفت الدراسة عن عدم وجود أثر للسيولة على حجم التمويل لدى المصارف الإسلامية. وقد يكون السبب في هذه النتيجة بأنه ناجم عن ارتفاع حجم الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن، مما يمكن المصارف الإسلامية اللجوء إليها كبديل للسيولة لتقديم التمويل اللازم لكافة القطاعات. حيث احتل كل من البنك الإسلامي و البنك العربي الإسلامي الدولي الترتيب الثالث والسادس على التوالي في حجم الودائع بالنسبة إلى إجمالي ودائع كافة البنوك العاملة في المملكة وعددها 25 بنكا، وقيمة بلغت (3385 مليون دينار) للبنك الإسلامي الأردني، و(1612 مليون دينار) للبنك العربي الإسلامي الدولي.

### سابعا: أثر مخاطر التمويل على حجم التمويل المصرفي الإسلامي

كشفت الدراسة عن عدم وجود أثر لمخاطر التمويل على حجم التمويل لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن قدرة المصارف الإسلامية في إدارة مخاطر التمويل قد تطورت تطوراً كبيراً مما أدى إلى عدم وجود أثر يذكر لمخاطر التمويل على الرغم من تزايد حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن. وهذا ما أكدته دراسة (Pejman et al., 2012) بعنوان "المخاطرة في المصارف الإسلامية"، حيث حاولت الدراسة التحقيق في مخاطر الائتمان والاستقرار لدى المصارف الإسلامية باستخدام عينة من 553 مصرفاً تقليدياً وإسلامياً من 24 دولة للفترة ما بين 1999 و2009. حيث وجدت الدراسة أن مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية أقل من البنوك التقليدية. وبالنسبة لمخاطر الإعسار، فقد أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من البنوك التقليدية، حيث توجد علاقة إيجابية قوية بين التدين وتجنب الفرد للمخاطر (individual's risk aversion).

## الخلاصة

في ختام هذه الدراسة أعرض أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

### أولاً: النتائج

- 1 - أظهرت الدراسة زيادة النمو في حجم التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية العاملة في الأردن باعتباره أحد مصادر التمويل المهمة للاقتصاد الأردني، حيث ارتفع حجم التمويلات من 809 مليون دينار تقريباً عام 2006 إلى حوالي 4608 مليون دينار أردني في نهاية عام 2015 وبزيادة مقدارها 3799 مليون دينار، أي ما يعادل تقريباً خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام 2006، وقد جاء هذا النمو ليعكس الثقة التي اكتسبها التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن.
- 2 - كشفت نتائج تحليل نموذج الدراسة عن عدم وجود أي أثر ذو دلالة إحصائية لكل من تسعير التمويل، وحجم البنك، والسيولة، ومخاطر التمويل على حجم التمويل في المصارف الإسلامية في الأردن.
- 3 - كان أثر كل من حجم الودائع، ومعدل النمو الاقتصادي، ونسبة الاحتياطي الإلزامي ذا أهمية إحصائية على حجم التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

### ثانياً: التوصيات

- بناء على ما سبق، وعلى ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثان يقترحان التوصيات التالية:
- بما أن التوظيفات المالية لدى المصارف الإسلامية هي الأصول الأكثر ربحية، لذلك توصي الدراسة المصارف الإسلامية بإيلاء محددات التمويل أهمية كبيرة من خلال وجود سياسات واضحة، ومعايير محددة لمنح التمويل تتوافق مع المتطلبات التشريعية والتنظيمية والقانونية للبنوك الإسلامية.
  - توصي الدراسة المصارف الإسلامية في الأردن بتعزيز حجم ودائعها واستقطاب المزيد منها من خلال نشر الوعي المصرفي الإسلامي، لأن حجم الودائع يزيد من قدرة المصارف الإسلامية على منح تمويلات جديدة، وكما هو معلوم فإنه كلما زاد حجم التمويل الممنوح، فإنه سيسمح بتنويع التمويلات الممنوحة وبالتالي الحد من مخاطر التمويل.
  - توصي الدراسة المصارف الإسلامية بأن تستفيد من الأوضاع الاقتصادية، حيث يمكن للبنوك الإسلامية أن تلعب دوراً رئيسياً في مرحلة الازدهار والنمو الاقتصادي من خلال تبسيط إجراءات التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية مما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
  - توصي الدراسة بوضع سياسات ومعايير إئتمانية من قبل البنك المركزي تتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأهداف المصارف الإسلامية.

## المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- التقارير السنوية الصادرة عن المصارف الإسلامية وجمعية البنوك في الأردن للأعوام 2006-2015.
- الحنيطي، هناء، ملاحيم، ساري. أثر سعر المربحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2000-2013). المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 4، 2016م.
- الخالدي، حمد عبد الحسين. أثر الآليات الداخلية للحاكمة في الأداء والمخاطرة المصرفية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009م.
- شملخ، ساطع سعدي. العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة شؤون الدراسات العليا، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2008م.
- العجلوني، محمد. المصارف الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008م.
- القرني، محمد. المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة فقهية اقتصادية)، تاريخ الاطلاع 2017/8/1م، الموقع: <http://www.kantakji.com/media/3665/htm.3346>
- كامل، صالح. محاضرات في الاقتصاد الإسلامي والأسواق المالية. ط1. عمان، منار للطبع والنشر والتوزيع، 2003م.
- مكاي، محمد محمود. التمويل المصرفي التقليدي والإسلامي (المنهج العلمي لاتخاذ القرار). ط1. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010م.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdul-Karim, Z., W. Azman-Saini, and B. Abdul Karim (2011). **Bank lending channel of monetary policy: Dynamic panel data study of Malaysia**. Journal of Asia-Pacific Business 12 (3): 225-243.
- Abedifar, Pejman and Molyneux, Philip and Tarazi, Amine.(2012). **Risk in Islamic Banking**. Review of Finance, Forthcoming. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2160235>
- Albulescu, C. T., (2009). **Forecasting credit growth rate in Romania: from credit boom to credit crunch?**. Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 16740;
- AL-Omar, Fuad and Abdel-Haq, Mohammed. **Islamic Banking: Theory, practice & challenges**. Oxford University press, karachi, Zed Books, London & New Jersey, 1996. P.109.

- Assefa, M. (2014). **Determinants of growth in bank credit to the private sector in ethiopia: a supply side approach**. Research Journal of Finance and Accounting, 5:90 – 102.
- Boyd, J.H. and Runkle, D.E. (1993). **Size and Performance of Banking Firms**. Testing the predictions of theory, Journal of Monetary Economics, 31(1):47-67.
- Chernykh, L., and Theodossiou, A. K. (2011). **Determinants of Bank Long-term Lending Behavior: Evidence from Russia**. Multinational Finance Journal, vol. 15(3/4): 193–216
- Christian, G. & Pascal, T. (2012). **The Macroeconomic Effects of Reserve Requirements**. WIFO Working Papers, No. 420.
- Demetriades, P. O. and Hussein, K. A. (1996). **Does financial development cause economic growth? time-series evidence from 16 countries**. Journal of Development Economics 51(2), 387–411.
- DeYoung, R., Gron,A. and Winton, A. (2005). **Risk overhang and loan portfolio decisions**,Federal Reserve Bank of Chicago, Working Papers, August. pp 1-34.
- Djiogap, & Ngomsi. (2012). **Determinants of bank long-term lending behavior in the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC)**. Academic Research Centre of Canada
- Guo, Kai and Stepanyan, Vahram (2011). **Determinants of Bank Credit in EMEs**. IMF Working Paper 11/51
- Hameeda Abu Hussain, Jasim Al-Ajmi (2012).**Risk management practices of conventional and Islamic banks in Bahrain**. The Journal of Risk Finance, Vol. 13 Issue: 3, pp.215-239, <https://doi.org/10.1108/15265941211229244>
- Hussain, H.A. and Al-Ajmi, J. (2012). **Risk management practices of conventional and Islamic banks in Bahrain**. The Journal of Risk Finance, 13 (3): 215-239
- Imran, K., & Nishat, M. (2012). **Determinants of bank credit in Pakistan: A supply side approach**. Proceedings of 2nd International Conference on Business Management.
- Kiss, G., N. Nagy, and B. Vonnák, (2006). **Credit Growth in Central and Eastern Europe: Trend, Cycle or Boom**, National Bank of Hungary, Working Paper 10;
- Malede, M. (2014). **Determinants of Commercial Banks Lending: Evidence from Ethiopian Commercial Banks**. European Journal of Business and Management [www.iiste.org](http://www.iiste.org). ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.6, No.20.
- Olokoyo, Felicia O.(2011). **Determinants of Commercial Banks<sup>cc</sup> Lending Behavior in Nigeria**, International Journal of Financial Research Vol. 2, No. 2; July 2011.
- Olusanya, S. ,Oyebo A., Ohadebere E.(2012). **Determinants of Lending Behav-**

- ior of Commercial Banks. A CoIntegration Analysis**, vol. 5No.5, pp. 71-80.
- Pham, T.H. (2015). **Determinants of Bank Lending**. HAL Id: hal-01158241 <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01158241> Submitted on 30 May 2013
  - Rabab'ah, Mwafag.(2015). **Factors Affecting the Bank Credit :An Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks**. International Journal of Economics and Finance; Vol. 7, No. 5;,Published by Canadian Center of Science and Education.
  - Raissi,N.(2015). **The Internal Determinants of Islamic Finance Performance: Panel Evidence of Islamic Versus Conventional Banks in the GCC Region**. International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR) Volume 3, Issue 10, PP 24-35.
  - Nahar, S and Sarker, N. (2016).**Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing?** Cross-Country Evidence., IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e- Volume 18, Issue 6 .Ver. I, PP 20-27 [www.iosrjournals.org](http://www.iosrjournals.org)
  - Tajgardoon, Gholamreza., Behname, Mehdi., Noormohamadi, Khosro., (2012), **Is Profitability as a result of Market Power or Efficiency in Islamic Banking Industry?**, Economics and Finance Review, Vol. 2(5) pp. 01 – 07.